وقد خطئ في ذلك وصل الكلام لا معنى له • وليس كذلك بل هو متجه على ما فيه • وهو ان يكون ضعاليك مفعول غالب اى انا نغلول ضعاليك • ويكون تحن توكيدًا لضمير غالبه • وانتم توكيد ضمير مستتر في ضعاليك • وحضر في البيت تقديم وتاخير للضرورة • ولم يسمع من لفوله مملوكا • وكانت عبدة خال من ضمير عالبه • والأولى غليه ان تكون ضعاليك حالا من محمد وهي اى نغلوكم ضعاليك • ويكون الحال والتمييز لهما في لفيته مضعدا منحدرا • وانهم نصوا على ان الاول للثاني والثاني للاول لان فضلا انهما من فضلين فيكون انتم توكيدا للمحذوف لا للضمير الضعاليك لانه ضمير غيبة • واما جوزناه اولا لان الضعاليك هم المخاطبون بحمل لفوله تركتني الضعيف

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يستثنى من قولنا لا بد لحروف الجر من متعلق ستة أمور •

احدها الحرف الزايد كالباء ومن في وكفى بالله شهيدا وهل من خالق غير الله • وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي • والاصل أن افعالا لا تضرب عن الوصول الى الاسماء فأعيبت على ذلك بحروف الجر • والزايد انما دخل في الكلام تقويةً له وتوكيدًا • ولم يدخل للربط وقول الجوهري في ان الباء في البسن لله باحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في اللام المقوية ان يقال إنها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد • وان لم تسم للزوم التعدية لان التحقيق انها ليست زايدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي تزل له منزله القاصر • ولا معدية محضة لاطراد محضة استقلالها فلها مرتبة بين مرتبتين **الثاني** لعل في لغة عقيل لانها مبدلة الحرف الزايد • الا ترى ان مجرورها في موضع رفع ما لا بد لبدل الا ان يكون ما بعده على الجر يرد قال لعل ابي المغوار منك فريت

ولأنها

ولانها لم يدخل لتوصل عامل لما لا افاده معنى التوقع كما دخلت ليت لافاده التمني ثم انهم جروا بها منتهية على ان الاصل في الجر وفي المختص الاسم ان تعمل الاعراب المختص ثم حروف الجر **الثالث** لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على هول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها انضمت لم لعلة في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء • فإن لولا الامتناعية تشبه جملتين كما يراد وات التعليق • وزعم ابو الحسن الاخفش ان لولا عبر جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم ما انا كانت وهذا كقوله في عتاب

وردها ان نيابة ضمير عن ضمير مخالفة في الاعراب انما تبت في الكلام في المنفصل وانما جات النيابة في المتصل بثلاثة شروط أكون المنوب عنه منفصلا او توافقهما في الاعراب • وكون ذلك في الضرورة كقوله

الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فيقودا

وعليه خرج ابو الفتح قوله

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف

مما يعزى الى ذي الرمة اعلمنا • مشابه كصل الحياد في الشذف •

فاذا ان نافية مرفوع توكيد الضمير في اعلم • وهو نائب عن نحن لتحلقن بذلك من الجمع بين اضافة افعل وكونه بمن • وهذا البيت اشكل على ابي علي حتى جعله من تخليط الاعراب **والرابع** زيت في محوزت حل صالح لفيه • ولفت • لان مجرورها معمول في الثاني • ومبدا في الاول • ومفعول على حد زيدا ضربته • ويقدر الناصب بعد المجرور لافتعل الجار لان زيت لها الضد رص من حروف الجر • وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير والتقليل لا لتعدية عامل • هذا قول الرماني وابن طاهر • وقال الجمهور هي فيهما حروف جر معدية • قالوا انها عدت العامل المذكور مخطيا لانه تعدى بنفسه ولم يستعمل به مفعولة في المثال الاول • وان قالوا عدت محله وفا تقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)